واقع تجربة التعليم العالي في الجزائر

د. عبد الحميد الديلمي

دائرة علم الاجتماع – جامعة القسنطينة

الجامعة:

أول مؤسسة للتنمية من خلالها تتم هذه العمالية المؤهلة لتطوير المجتمع، ما تنتجه من أجيال وما تنجزه من بحوث يسهم في رقى المجتمع وازدهاره.فإذا كانت الجامعة غير قادرة على تحقيق هذا الهدف فلا فائدة منها. الجامعة ليست مؤسسة لمحو الأمية ، وليست دار للحضانة ولا ثكنة عسكرية ، فالمكان للنزاعة القبلية والجهوية والإيديولوجية والدينية،فهي مكان للفكر الحر، أو مكان للتكوين لمواجهة صعاب الحياة،أو مؤسسة ذات أرباح ، أم هي مكان للمعارضة – يبين تاريخها أنها مكان نشط في إنتاج الأفكار الجديدة – أم جامعة للتكوين العام تكوينا ديمقراطيا أم جامعة حرة ليست ابتدائية تعلم المدنية والذاتية والمبادات الخاصة لصالح المجتمع ، ولا تكون مصنعا ينتج أجيالا معطلة عن العمل.

ما نزال نخطط للتعليم العالي ونضع مناهجه ووسائله منطلقين من نظرة "ماضية " وفي أحسن الأحوال من نظرة تحسب المستقبل مجرد امتداد واتساع للماضي . حيث أن الفعاليات غير قادرة أن تواكب المشروع الحضاري الجديد أصيل وحديث معا، ويتطلعون إلى نظام تربوي قادر على أن يسهم في مخاض ذلك المشروع الحضاري ، ما تزال الخطوات في هذا كله خطوات تسير على استحياء إذ لا تهديها رؤية واضحة نيرة لمعالم الحضارة العالمية الحديثة وآفاق تطويرها .

إما أن يقلب التعليم العالي بنيته على نحو جذري انطلاقا من حاجات التغير العلمي والتكنولوجي والحضاري التي تجري في عصرنا . وتغيره تغييراً جذرياً. وإما أن يظل بعيدا عن أهداف التنمية الحقه ، متخلفا عن الركب ويكتفي برسم العلاقات الكمية الرقمية التي ينبغي أن تتم بين التخطيط للتعليم العالي وتقدير حاجاته وبين تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة قديمة الرؤية لا تعدو بدورها أن تكون كمياً لجهود الماضي واتجاهاته ونشاطاته.

الحضارة التي سبقت الثورة العالمية الجديدة ، العلم أحد مقوماتها وكانت تتم "مع العلم" أما الحضارة التي نشهـد بزوغها والتي تغير معالم دنيانا ، حضارة قوامها العلم والبحث العلمي ولا تتم إلا بالعلم .

عصر التغيير :

تشير جميع الدراسات المتصلة بالتغيير إلى ولادة عالم جديد ، يختلف اختلافاً جذرياً في بنيته وتكوينه عما عرفنا من قبل ، محاولة دراسة الحاضر وكأنه مازال ماضياً، والظن أن التغيير الذي يحدث هو مجرد انحراف عن الوصول ينبغي أن يصحح ويقوم مواقف ينبغي أن تنتزع من الأذهان، فالتغير واقع والحاضر والمستقبل لا يمكن أن يكونا

امتداد للماضي ، والمستقبل الأتي لا يمكن أن يكون امتدادا للحاضر القائم والمستقبل الجديد بكل حدته وغربته ، شق طريقه في حاضرنا وبدأ يظهر في واقعنا.

العلاقة بين الجامعة والبحث العلمي:

بعدما سادت علوم وتقنيات جديدة تغيرت ميادين العمل والإنتاج وزالت تقنيات كثيرة ، وظهرت مناهج وطرق جديدة تتماشى مع علوم جديدة ، ولا ينبغي أبداً على التعليم العالي في تخطيطه أن يبتعد على ما يحتاجه سوق العمل الجديد من اختصاصيين وأطر عليا في شتى المجالات ويأخذ بعين الاعتبار أن المستقبل لا يكون اعتماداً للماضي، وأن اتجاهات الماضي إلى المستقبل هو التخطيط.

أن انتقال التعليم العالي من تعليم تقليدي يعكس منطلقات الجهاز الصناعي الماضي إلى تعليم عال يعكس منطلقات العولمة الجديدة ، وعليه تجديد النظام التعليمي بكامله وتجديد أشكال التعليم وطرائقه ووسائله وتحديث خطط الدراسة ومناهجها، والوصول إلى تحقيق الربط العضوي بين التعليم النظري والتعليم العملي.

والهدف الأساسي ، أن نربط التعليم العالي بالإنتاج ولا سيما بمحتوى الدراسة وبالتدريب، وإن نجعل من المؤسسات الاقتصادية مكانا للتعليم العالي وأن يتم قسطا من هذا التعليم في مواقع الإنتاج ومن هذا نحقق التناوب بين الدراسة والعمل، هذا الربط له قيمة اجتماعية تربوية تبين واقع مؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وحاجاتها المتجددة.

البيداغوجية:

تبليغ المعلومات أمر ضروري، أن الرسالة لا تدرك إلا إذا أحسن تبليغها وينبغي أن يكون التفكير منفذ عن التعليم.

إن المشاكل العديدة والمعقدة تكثر عندما يعاد النظر في تعليم العلوم بالجامعة (أي بيداغوجية تستعمل؟ ما هي الأهداف؟ ما هي البرامج؟ ما هي الحاجات؟ من هم القائمون بها؟ .... الخ) .

يجب أن تمر هذه العملية على التفكير المنهجي العلمي الجديد حول أهداف محتوى العولمة.

العملية البيداغوجية :

تثمر عبر الحياة اليومية للإنسان، وعبر كل ممارساته الإنسانية، ومواقفه وخبراته وفرص إشباع حاجاته، ومن خلال كل أدواره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ولا تنحصر هذه العملية على وظيفة أعداد المتعلم للإلحاق بعمل أو مهنة محددة، لأنه يشمل كافة جوانب الشخصية الإنسانية، وهي ليست عملية محددة بأبعاد معرفية وتقنية وتنظيمية ترتبط بالنظام التعليمي فحسب، لأنها ذات علاقات ثرية بكافة أبعاد بنية المجتمع، في ماضيها وحاضرنا، لهذا السبب ينطبق التعبير « كما يكون المجتمع يكون التعليم فيه » و" كما يجب أن يكون المجتمع مستقبلا " يجب أن يكون كذلك نظامه التعليمي .

الجامعة ومناهجها البيداغوجية :

المحاضرة :

المحاضرة الملقاة بطريقة الإملاء أصبحت اليوم مرفوضة ، ولا مبرر لوجودها، هذه الطريقة استنكرت منذ زمن بعيد . يقيم الأستاذ حواراً حياً بينه وبين الطلبة، ويعرض فيه المسائل المختلفة، يطرح الأسئلة المهمة، ويجيب عليها – الأستاذ في وسط المسرح – ينشطه وحده وهو الممثل الرئيسي والوحيد وهذا هو جوهر البيداغوجية النشيطة التي يمكن تطبيقها – حوار حول الدراسات المختلفة والأطروحات المتضاربة أو المتكاملة . ترمي المحاضرة إلى هدفين : 1) الرؤية الشاملة . 2) تعميق القضايا الخاصة .

من أجل بيداغوجية حسنة : بهدف تعليم الوحدة إلى اكتساب عدد من المعارف على مستويين النظري والتطبيقي ، في إطار الاختصاص المختار المناسب للتفكير حول موضوع وطرق المادة المدروسة ، وهو فرصة للتدريب على البحث .

الأهداف البيداغوجية :

على مستوى المحاضرة نزع أوهام النزعة الموسوعية ، وإزالة الميول إلى الحفظ، ينبغي ألا نترك الطالب يتخبط مع عناصر متراكمة من المعرفة ، بل علينا أن نعلمه أشكالاً وخطوط عريضة ، وعلاقة ذات دلالة التأكد على روح المادة المدروسة ، وطريقتها الفنية أكثر مما يؤكد على إكتساباتها الخاصة ، ومستوى الأعمال التطبيقية نعلم الطالب كيف يعالج موضوعا عاماً، ويعلل ظاهرة معقدة ويطرح مشكلاً اجتماعياً في حدود الحقيقة – استخدام البيليوغافية ، التزود بالمستندات والمطالعة – الوصول به إلى درجة تمكنه مقارنة تحاليله ونتائجه بتحليل ونتائج زملائه، ومن هنا ضرورة التعود على العمل الجماعي، قصد الوصول للرؤية المتفاعلة المواد للواقع الاجتماعي المدروس.

واقع تجربة النظام السنوي بالجزائر :

من خلال التجارب التي قمنا بها في ظل هذا النظام منذ 1976.

النظام السنوي :

أوضح عدم فعاليته بالجامعة الجزائرية، من خلال القراءة المعمقة للسيرة الذاتية لطلبة علم الاجتماع والمتخرجين بشهادة الليسانس أن الكثير منهم قد أخفق في المقاييس الأساسية ، وفي علم الاجتماع العام واحد واثنين، وفي مقياس المنهجية والملتقيات والإحصاء.

و في هذا الصدد ، قد يسأل أحدكم عن نظام المقاييس ، قد يعرقل استقبال العدد الهائل من الطلبة الناجحين بالبكالوريا الجامعة وتفتقر إلى الكثير من المقاعد البيداغوجية فالإجابة جوهرها اختياري بين التكوين النوعي والكيفي أو التكوين العددي.

وهنا يرجع الأمر إلى الأخلاق العامة، أما أن ننفق على الطالب مدة 4 و 5 سنوات من الأموال والأدوات والموارد البشرية لتكوين طالب غير قادر على كتابة تقرير حول

موضوع ما أو تزويد الطالب بتعليم كامل و شامل قادر على إعانته على مواجهة المشاكل التي يجب عليه أن يحلها ، أثناء تكوينه أو بعده.

وعلاوة على ذلك الدور الذي تقوم به المؤسسات المستقبلة إذا كان الطالب غير قادر على الإبداع والابتكار وإسقاط المعارف المكتسبة من الجامعة في الواقع المعاش – إدراك المعطيات التي تساعده على فهم تعقيد الأحداث وتقاربها بصفة جيدة والتي تحدد المواضيع التي يطرحها الواقع المهني.

الحجم الساعي للمقياس :

يتم تقييم الطالب ، في ظل النظام السنوي على أساس الساعات المكتسبة بهدف توجيه على أساس قدراته والتعرف على جوانب القوة فيه لتنميتها وجوانب الضعف لمساعدته وللتغلب عليها ، وعلى هذا الأساس يتم تقييم الطالب بناءاً على ما قام به من أنشطة مختلفة خلال السنة الجامعية ، غير أننا نجد البعض من الجامعات ، في أقسام العلوم الإنسانية على الخصوص أخذت للمحاضر حجم ساعي يقدر بساعة ونصف ، وهذا غير موجود بمعظم جامعة العالم.

وعندما تفحصنا بعض المقاييس وجدنا أن الطالب ينتقل من سنة إلى سنة بـــ 18 ساعة من الدراسة فقط بين المحاضرة التطبيق ، في المقياس وفي السنة ، وإذا أردنا أن نرجع إلى نظام السداسيات حجم الساعي المطلوب 60 ساعة موزعة إلى 30 ساعة للمحاضرات و 30 ساعة للأعمال التطبيقية ، وعلى هذا الأساس تكون البيداغوجية المقترحة كالتالي :

- على مستوى المحاضرات 30 ساعة.
- على مستوى التطبيق 20 ساعة للإحاطة بمحتوى الوحدة.
- 10 ساعات لدراسة النصوص.

ومن المعلوم أنه عندما ننقص من الحجم الساعي للمحاضرة ، سيؤثر من غير شك على البرنامج المسطر من قبل الوزارة ، وهذا إن أخذنا بعين الاعتبار الوحدات المقررة والمحاضرات الملزمة ، بحيث من المعتاد أن المقياس السداسي حجم ساعاته هو 60 ساعة، أما السنوي فيكون ضعف الحجم الساعي الأول.

اختيار الأساتذة وتغيير المقياس :

ونعرف من السنوات القليلة عملية جديدة تتعلق بتنحية بعض المقاييس من البرنامج في الكثير من المعاهد ، وذلك بالرجوع إلى اللجنة البيداغوجية الوطنية أو بغير الرجوع إليها ، وأحسن مثال على ذلك تنحية علم الاجتماع الثقافي من معهد اللغة الإنجليزية وتنحية علم الاجتماع السياسي ، والمنهجية من قسم الحقوق ، علاوة على ذلك نجد أن بعض المعاهد تعين أساتذة لتغطية مقياس غير تابع لها ، كأننا نجد أن مقياس علم الاجتماع الحضري بمعهد الهندسة المعمارية يلتزم لتدرسيه مهندسا ، ليس له أية معرفة بعلم الاجتماع ، أو علم النفس الاجتماعي.

هذا الواقع كان من العسير إدارته بحالته الراهنة ، قد ازدادت تعقيدا في الفترة الأخيرة نتيجة لتدفق طلبات تعليمية جديدة قوبلت باستجابات فوضوية وغير عقلانية في الغالب ، ودون استشارة الخبراء في الميدان.

السنة البيداغوجية والامتحانات :

إذا قرأنا وبتمعن السنة البيداغوجية في الجزائر نجدها مملوءة بالعطل والامتحانات. تبدأ الدراسة عموماً في بداية أكتوبر، و تنتهي عموماً في شهر مايو .

يأخذ الطلبة عطلتين مدتهما شهر واحد ويمتحن الطلبة خلال السنة 3 مرات، بحيث يستغرق الامتحان مدة 10 أيام، وبأخذ الطلبة أسبوعاً قبل الامتحان وأسبوعاً بعد الامتحان، بحيث تصل المدة إلى 22 يوماً .

تضرب هذا العدد في 3 نجد 66 يوماً ، أي شهرين ، يبقى في السنة البيداغوجية 5 أشهر، أهذا كاف لإتمام برنامج يعتمد على المقاييس السنوية؟

السياسة البيداغوجية للجامعة :

السياسة التعليمية هي الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم ، أداء للواجب ، في تعريف الفرد بدينه وإقامة سلوكه على شرعه، وتلبية طلبات المجتمع وتحقيقها لأهداف الأمة ، فهي تشمل حقوق التعليم، ومراحل مختلفة، والخطوط والمناهج، والوسائل التربوية والنظم الإدارية القائمة على التعليم وسائر ما يتصل به.

يقوم بوضع الخطوط العامة للسياسة التعليمية، أناس مفوضون للقيام بهذا الأمر من طرف الجهات المسئولة، وقد يشارك الأهالي في تلك الصياغة، أو يعبرون عن أراءهم فيما يبدو بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

إن السياسة التربوية لا تنحصر في رسم بعض المبادئ التوجيهية العامة، بل لا بد من أن تشتمل على مجموعة من الأهداف الخاصة المرتبطة فيما بينها ترابطاً قوياً ، ومن بينها الأهداف ذات الطابع الروحي والفلسفي والثقافي، مما يقدم فكرة واضحة عن مفهوم الإنسان.

وبعد هذا تحدد الأهداف المتماشية مع الاختيارات الوطنية الكبرى، ويمكن بعد ذلك تحديد الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، التي تتظافر فيما بينها لتحقيق الغاية المنشودة طبقا لفلسفة المجتمع في الحياة، ولمتطلبات التنمية. وبعد هذا تحقق الخطوط العريضة للأهداف الأخرى المرسومة من أجل تنمية البلاد. وأخيرا تحدد الأهداف المحصورة في النطاق التربوي، ويجب أن تعبر تعبيراً صادقاً عن الاتجاهات السائدة في المؤسسة التربوية، وفي التعليم على اختلاف نظمه ومراحله.

وتعتبر عملية تحديد أهداف السياسة التعليمية عملية موضوعية، لأنها تستند إلى بحث ميداني يشمل معظم ميادين النشاط في المجتمع، الاقتصادية منها والسياسية والعمرانية والثقافية والمهنية ...، فإذا انتهينا من تحديد الأهداف، لا بد من تصنيفها حسب أولياتها

وأسبقيتها ، ثم تدرج في مخطط متكامل متماسك ومرن، لنرفعها بعدئذ على أنها السياسة التربوية، أو سياسة التعليم للبلد.

فالسياسة التربوية، أو سياسة التعليم عملية تطبق على مراحل تبدأ بمرحلة وضع الأهداف وتحديدها، ثم تنتقل إلى اختيار الخطوات والطرق العلمية لوضع الأهداف المنشودة موضع التنفيذ العملي ، وهو ما يسميه الخبراء مرحلة الإستراتيجية ، وتأتي بعد ذلك مرحلة التخطيط وإعداد العدة ، وتوفير الوسائل والأجهزة والمال اللازم ، أما ما يسميه الخبراء « منهج التخطيط ».

المراحل تطبق متداخلة ومتماسكة ومتكاملة ومنسجمة المبادئ الأساسية للإستراتيجية.

1- تنظيم العناصر في كل متماسك.

2- أخذ المصادقة بعين الاعتبار في مجرى الواقع.

3- العزم على معالجة المشكلة الناجمة على تلك المصادقة للتحكم فيها.

المبادئ :

1- مبدأ التركيب. 2- مبدأ الاحتمال. 3- مبدأ الإدارة.

الإستراتيجية التربوية وخصائصها :

أ.التوسع الكمي يجب أن يوافقه توسع كيفي.

كان التوسع من غير إجراء أي تغيير من حيث :

1- الشكل. 2- المضمون. 3- المستويات والبنايات التربوية.

4- هيئة التدريس. 5- البرامج المقررة 6- التقنيات المستعملة.

ب. مراعاة الأهداف الخاصة بالمجتمع.

ج. تحقيق مبدأ الشمول والاستفادة منه في التربية.

البحث التربوي والإستراتيجية التربوية :

أ- تشجيع ومعاونة القائمين على تحديد في حقل التربية لتجديد والإبداعات وعمل البحوث اللازمة المتعلقة بهما.

ب- تفهم الإدارة التربوية للحاجة إلى التجديد والمعاونة في ذلك.

ج- إعداد للوسائل والأجهزة والأيدي العاملة اللازمة لتطبيقه، من فنيين ومختصين وإعداد ميزانية وافية.

د- تعميم التغيير المنبعث من مركز التجريب.

هـ تحديد مواضيع الضعف والخلل ونواحي التقصير والقصور في النظام.

هذه الأمور لا تخرج عن طريقة العلمية للبحث، والتي تؤكد على ملاحظة الظاهرة التي تستدعي عمل البحث عن طريق الشعور بالمشكلة، ثم بحثها وتحديدها، ثم افتراض الفروض لحلها، ثم تجربة الفروض المختارة بعد توفر الوسائل اللازمة للتطبيق، وبعد الوصول للنتائج، العمل على نشر التغيير المطلوب وتعميمه ليستفيد منه الأفراد والمجتمع أينما كانوا.

التربية كموضوع للبحث تعتبر عملية تجربة للقرارات التي تتخذ في السياسة التعليمية، المبنية على إستراتيجية التعليم، والخاصة بأهدافه المبنية على حاجة المجتمع وإمكانياته والمعتقدات السائدة فيه والطريقة التي اختطت لها والبرامج التعليمية التي ترجمت عن الخطة والنظام التعليمي العام ، وكلما كانت عملية التعليم أقرب إلى حاجات المجتمع ، وأبين طريقاً للمتعلم وأكثر نفعاً ومردودا للمجتمع.

وعلى هذا ، فإن البحث التربوي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية جميعها على قدم المساواة ، وهي :

1- مجموعة الأغراض التعليمية.
2- مجموعة المعتقدات عن تفهم الطريقة التي يتعلم بها الناس.
3- برنامج تعليمي مخطط لتسيير بموجبه العملية التربوية.

إن أعضاء هيئة التدريس لم يغيروا أغراضهم التربوية أو معتقداتهم، عن كيفية حدوث التعلم على المستوى الجامعي.

الخطط و الإستراتيجيات التربوية المعاصرة :

1(حاجات البلد والمجتمع .

2(إمكانيات البلاد والمجتمع .

3(الوقت الذي يجري فيه التطبيق .

الهدف من وضع الإستراتيجيات التربوية هو الإصلاح للأنظمة التربوية القائمة ، أو إدخال التجديد والتطوير عليها حسب احتياجات البلاد والمجتمع وإمكانيته ومتطلباته من القوى البشرية في التصنيع والعمران والتربية والتعليم على أنواعه .

أسباب الإصلاح :

1- الرغبة في معالجة نواحي النقص في النظام .

2- العوامل الخارجية و ما توصل إليه الباحثون من اكتشافات علمية و طرق جديدة .

3- الرغبة النابعة من داخل النظام للقيام بتجديد وتحسين الأوضاع .

4- تشجيع المسئولين لعملية تعديل المناهج وطرائف النظام حتى ولو كانوا غير مقتنعين بالتدابير المتخذة في ذلك السبيل.

إن الإصلاحات الجزئية لا تفي بالغرض على المدى الطويل ولو كانت ذات فائدة لان سرعان ما تطغى عليها الأمور الأخرى.

1- تعتبر التربية المستمرة دعامة من دعامات النظام التربوي.

2- اعتبار التربية خبرة حية تستمد من الجامعة والعمل، واكتساب الخبرة في المؤسسات.

3- إتاحة الفرصة للفرد لإكساب المعرفة بوسائل متعددة.

4- النظام التربوي الشامل يتضمن حرية التنقل، وتعدد مجالات الاختيار للأفراد والجماعات المستفيدة منه.

5- تحديث خطط الدراسة ومناهج الدراسة . والوصول إلى تحقيق الربط العضوي بين التعليم النظري والتعليم العملي.

جميع هذه المنطلقات هدفها بالدرجة الأولى ، أن يرتبط التعليم العالي بالإنتاج ولا سيما بمحتوى الدراسة وبالتدريب ، وان نجعل من المؤسسات الاقتصادية مكانا للتعليم العالي وان يتم قسطا من هذا يتحقق التناوب بين الدراسة والعمل – هذا الربط له قيمة اجتماعية تربوية تبين واقع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وحاجاتها المتجددة.

مما يلفت النظر في هذه الدراسة أن البلاد أخذت بمنهج التخطيط التربوي ووضعت خطط تربوية وكأنها تفر من المشكلات الصعبة،مشكلة التعرف على الحاجات الاقتصادية ، الاجتماعية الجديدة الموجودة ، في إطار الطور العلمي كماً ونوعاً ، مناهج وطرق وبنى .

ولا شك أن عدد الأطر بالجامعة باستطاعته أن يفجر التقدم وأن يكون مفتاحا لروح التجديد والإبداع والخلق ، فلهم دور الزيادة في تحريك المجتمع نحو الأحسن والأفضل ومن المستحيل أن نتصور تغيرا تصنعه إدارة وراداراتعتيقة تعمل بوسائل تقليدية.

هذه الصناعة في حاجة إلى إدارة فعالة حديثة،تتولى التقويم ، الالتحاق وتجديد أعضاء الهيئة التربوية في التعليم العالي ، له وسائله العديدة ، فسح الفرصة من اجل إطلاعهم على التطور المستمر في التجربة العالمية ، له وسائله العديدة ، من تبادل للأساتذة بين الجامعات من تيسير مهمات الإطلاع والبحث في البلاد الأجنبية ومن عناية بالمحاضرات واللقاءات وسائر وسائل الإعلام .حتى لا يظن أن الأساتذة يملكون من المعارف أباها ومن التجارب أسماها.وهذا هو مقتل كل عالم – نعم يظل المرء عالماً ما طلب العلم فإذا أنه علم فقد جهل.

يشهد العالم اليوم انفجار حضاري جديد ، يشهد حتمية في التغيير في الاقتصاد والسياسة والثقافة والتربية ، بنية الأسرة في أنماط وتنظيم العمل ، فحياتنا النفسية ، الخلفية وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى التقدم والتطور الذي عرفه الإنسان في ميدان الاتصال والإعلام حضارة ما فوق الصناعة.

التعليم العالي المستقبلي :

حول هذه الحوصلة وحول هذه المبادئ الكبيرة من المفروض وبسرعة وضع إصلاح عام لبناء هذا الإصلاح من المستحسن أن ندقق أولا في مهام الجامعة والتعليم العالي حتى نستنتج أنماط التنظيم وتنظيم والمؤسسات وعلاقاتها مع السلطات الوصاية والمراقبة.

مهام التعليم العالي :

نظراً للتطورات الملحوظة من الأحسن أن نغير ونعيد التعريف حسب التوجيهات التالية:

- السماح لكل طالب أن يصل إلى المستوى العالي جدا .
- لا يخرج الطالب من الجامعة بدون شهادة علمية إذا كان واحدا ويبذل المجهودات الضرورية للتحصيل على الشهادة أو على الأقل بدون قيمة للدراسات التي قام بها .
- الهدف لا يكون توجيه الطلبة إلى نفس المستوى الأكاديمي ولكن مساعدة كل واحد أن يجد الميدان الأحسن بالنسبة له لما يختار طريقة فردية التغلب ومحو الحواجز وزيادة طرق النجاح في نفس المستوى .
- من الواجب على التوجيه بالجامعة أن يضع أمام طلبة الثانوية قائمة للأعمال الحقيقية والأهداف المتواخاه من المادة وفي جميع المستويات .

وعند وضع هذه المعطيات الجامعيون قائمة مفصلة للمواد والمستويات والمصير المهني لكل شهادة تخصص بالإضافة إلى أن الوزارة المهتمة بالشغل تضع بطريقة علانية في كل سنة إحصاءات الظرفية حول تطور التكلفة سوق العمل وتحليلات مستقبلية لمختلف معلومات ذات علاقة بالتوجيه من الواجب أن توفر من المنظمات الخاصة ومن التعاونيات البعيدة عن الدولة .

بإمكان كل طالب إذا أراد بدراسات مختلفة في نفس الوقت متوازنة في مختلف الدوائر بدون علاقة واضحة بتجميع العلم والعلوم الدقيقة والاقتصادية الآداب والمالية الفلسفة والطب التكنولوجية وعلم التجارة ومن أجل هذا تكسير الحواجز وعدم غلق مختلف الدوائر الجامعية زيادة الجسور والمعادلات السماح لطلبة تخصص ما يتابع الدراسة في تخصص آخر الطالب لما يختار حسب ذوقه وتطلعاته العلمية قادراً على التخيل ومن الواجب على الأستاذ أن يساعده ويضمن التوافق بتتبعه الدراسي .

إمكانية زيادة التقدم في المعلومات في العلم ، المعرفة العلمية إحدى أعلى المهام الجامعة (وهي في علاقة ضيقة مع مراكز البحوث المختلفة والمؤسسات المتخصصة) أن تقدم المعرفة الجماعية عن طريق بحث الأساتذة أكبر الباحثين المؤسسات العامة للبحث من الواجب عليهم في أكثر الحالات أن يخصص قسطا معتبراً من الوقت وحتى من مهنتهم للنشاطات الخاصة بالتعليم الجامعي في الجامعات المجاورة بحوثهم تنتعش وتثار بقوى عند الاحتكاك المستمر مع الطلبة وخاصة عند ضرورة تلخيص أعمال معقدة لأهداف بيداغوجية وعندها لم يبق التمويل عام بإمكانه أن يعتمد بطريقة تكميلية عن طريق أموال تأتي من المؤسسات بهدف البحث الأساسي وتأتي أيضا من الجمعيات بعض من التخصصات الممنوحة للبحث الأساسي التجريبي بإمكانها أن تخرج باتفاق

ببنود وشروط تبين أن نسبة من هذه الأموال تخصص إلى الدراسات التطبيقية وهذه الفروض تراقب من قبل أصحاب هذه الأموال الأصليين.

1- تتكيف مع الحرف والمهن المستقبلية وتتكيف مع روح المشروع التحضيري للحياة المهنية يجب أن تصبح أحد المحاور الأساسية لمشروع البيداغوجية لكل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والتجاري يجب أن نبذل المجهود الإرساء ثقافة تكنولوجية تمس مجموعة التعليم العالي والتجاري في كل التخصصات ثقافة المشروع تقويم الإحساس بالمبادرة وذوق المخاطر والمجازفة الأمر الذي من الواجب أن نشجعه وننميه حتى في الثانوية وهذا يؤدي إلى تحديد جديد للموارد المعطاة في التعليم للبحث وتنمية المواهب المجددة والخلق والتجديد وربط جمعيات قدماء الطلبة والمؤسسات الأصلية بإمكانهما المشاركة في التفكير بالنسبة لكل جامعة حول مستقبل الحقل الموارد التي تمدها .

2- خاصة الأستاذ الباحث من الواجب أن تجد بالجامعة السند المادي والمالي حتى يسمح إن يجدد ويخلق إذا أراد مؤسسات محددة ، التي بإمكانها أن تذهب إلى أماكن أخرى للبحث عن وسائل تنمية أكثر أهمية قانون الباحث يجب أن يسمح لهم بالمشاركة في إنشاء مثل هذه المؤسسات بدون إن يكون ملزم أن يفقد نهائيا وظيفته يجب على الجامعة وعالم الشغل وضع نصوصا وجهاز يفكر في الاقتصاد والذي يكون حقل التعاون بينهما .

3- إرادة تقوية الخاصية المهنية التعليم الجامعي بإمكانه أن يساند بتقوية المهمة التقليدية المعطاة للدراسات الفلسفية في الآداب والعلوم الاجتماعية يهدف بالدرجة الأولى إلى إرساء المعرفة العلمية بالإضافة إلى تكون قاعدة للثقافة الإنسانية بهدف أساسي علمي مكونا إضافة ضرورة للدراسات المهنية العلمية الاقتصادية والطبية والقانونية تسمح للذين يتابعونها فك رموز وتوضيح العالم والانفتاح على التكنولوجيات الجديدة للعلم .

كيف تتعلم حفظ المراجع وأنماط التفكير وتبقى القلعة الأساسية لكل تكوين فكري وعقلي وثقافي من أجل حركات مهنية مستقبلية إيٍّ كانت .

4- كيفية الحفاظ على المستوى المعرفي والعلمي العالي : لا تزيد الخبرة في مكان العمل لوحدها في رفع المستوى العلمي والمعرفي بل من الواجب من فاز بشهادة علمية عالية بعد عشرة أو خمسة عشرة سنة من العمل إلى الرجوع نحو الدراسة للحصول على مستوى عالي جدا .

5- إمكانية تطوير العدالة الاجتماعية : من مهام التعليم العالي التقليص من الظلم في العدالة الاجتماعية بمساعدة الطلبة من الطبقة الفقيرة والمتوسطة بالمساعدة المالية والثقافية للحصول على شهادات عليا بنفس الامتيازات وحقوق الطبقة الغنية .

6- الانفتاح على العالم الخارجي : لا يستطيع أن تصل الجزائر إلى مراتب قوة عالمية إلا إذا سمحت لعلمائها التعرف على العالم وأن نخبة العالم تعرف الجزائر بطريقة جيدة تكوين الطلبة الجزائريين بالخارج يقابله أن جامعات البلاد تفتح المجال

لتكوين طلبة من مختلف دول العالم وعلى هذا الأساس جانب من الدراسة يكون عن طريق اللغات الأجنبية .

ترجع قوة دولة ما في إمكانية جلب أكبر متخصصين يأتون من مختلف دول العالم ومن الواجب على جامعات الجزائر أن تبحث في كيفية جلب الأساتذة نحوها بضمان أجور وظروف عمل جيدة والسماح لهم التدريس باللغة الإنجليزية والفرنسية ودمجهم في فرق البحث وتوفر الوسائل للترقية والتقدم ونمو بحوثهم للمنافسة على المستوى العالمي .

7- من أجل نموذج متوسطي، عربي، مغاربي، إفريقي : من الواجب عندما نفكر في إصلاح الجامعة لا يكون إلا في حدوده العالمي وخاصته الأفريقية العربية المتوسطة المغربية .

التجديد في الحراك والمنافسة أساس الجامعات الأفريقية والعربية ومن الواجب إن البرامج ونظام تسير الجامعات إن يتواجد مع الحفاظ على تقاليد كل واحد .

المبادئ الأساسية والجديدة وتنظيم التعليم العالي :

اندماج نظام التعليم العالي في الجزائر وأن يكون قادرا على القيام بمهامه الأساسية يجب جمع أهم ما يقدمه العلم على المستوى العالمي وتعميمه في كل المؤسسات الجامعية .

1- انسجام النظام التعليمي الجامعي : البرامج والشهادات العلمية التي تنمح في التعليم العالي يجب إن تكون متشابهة .

2-لا مركزية النظام والعقود والعلاقة بين الدول والجامعات تحدد في إطار مشروع عقود المخططات الخماسية وتأخذ الدولة على عاتقها التزامات مالية حتى تسمح للمؤسسات أن تؤدي بطريقة وبما إن إفريقيا لها إمكانيات بشرية عملية كبيرة الجامعة الجزائرية تنمي التعاون مع شركائها في الفضاء الواسع .

3- العالم العربي حقل خصب للبحث العلمي من الضروري إن ترتبط الجامعة الجزائرية بعقود شراكة بالجامعات العربية وبمختلف المؤسسات ويجب إن نبذل أهمية كبيرة لما يجري في هذه الدول بإنشاء برامج عالمية للتعاون وازدواجية المخابر ووضع برامج خاصة بالاتحاد العربي جيدة مشروع حقيقي للتنمية هناك حدود كثيرة ومختلفة في العلاقات بين الدولة والجامعات من الواجب النظر إليها بعمق ووضع بعض العقود حتى تكون كنموذج لتوفير التجديد والابتكار على هذا الأساس نستطيع وضع برامج بيداغوجية تخدم الواقع المعيشي وتزيد من التنمية .

وتستطيع الجامعة أن تدخل في الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية الجديدة وتساعد بأموال في تنمية النشاط الاقتصادي والثقافي والسياسي بهذه الطريقة تستطيع الجامعة إن توفر للطلبة أطرا حياتية من الواقع بتنظيم المنشآت المادية أين الطالب يدرس ويتنزه ويسكن ويتصل أسلوب تبين رئيس الجامعة أن يكون حول مشروع طويل المدى حتى نأتي برجال ونساء قادرين على تخسيس وتوعية الأسرة الجامعية كل هذا بدون أن نغير في شرعية الديمقراطية للفريق المسير للجامعة وسلطة فيما يتعلق بتحديد السياسة البيداغوجية والعلمية

ومن هذا المنطلق يتطلب من رئيس الجامعة أن يمتثل مجموعة الأسرة الجامعية ويلبي الحاجات والمتطلبات العلمية والاقتصادية والنقابات ينتخب لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

التقويم الفعال والشفاف :

التقويم طبيعي يكون في ستة أشهر وتنمح الأموال الجامعة التي تقدم مجهودات معتبرة حسب الاستحقاقات حسب النتائج وحسب العقود الممنوحة من قبل الدولة والقطاع الخاص هذا المنطلق ترتب الجامعات والكليات والأقسام يعاد النظر في تقويم الأساتذة بحيث تصبح الخصائص البيداغوجية كقيم للتقويم الأستاذ الباحث عقد بيداغوجي يحدد دور الأستاذ في إطار ما هو جديد في البيداغوجية الإشراف البيداغوجي المتابعة والاندماج محاربة الرسوب تحدد بعض المنح من خلال إنتاجه البيداغوجي والعلمي علاوة على ذلك يجب أن يتحرك الأستاذ نحو جامعات أخرى .

نوعية التعليم العالي بجامعة الجزائر يسر في كل سنة نحو الرداءة وذلك تحت وطأت النمو الديمغرافي المتزايد نحو الطلب على المعرفة العلمية والحصول على شهادات عليا أدى بالنقص في الوسائل المادية من منشآت وأموال ووسائل بيداغوجية أساسية للتعليم .

لقد تختلف الجامعة الجزائرية في تحضير الجامعة بشتى وسائلها عام آلفين من حيث إنشاء جامعات جديدة في مدن ذات ديموغرافية عالية في فتح مناصب شغل للذين تحصلوا على شهادات منها خاصة في ميدان الصناعة والتكنولوجية والإعلام الآلي والفروع الأخرى لم تجدد البرامج في مختلف التخصصات حسب متطلبات العصر والحاجات الاجتماعية .

لا مجال أن التقدم التكنولوجي الملحوظ يؤدي إلى تغيير في المناهج البيداغوجية وفي طبيعة مواد الدراسة بالمقابل الحرف تجدد بطريقة سريعة تصبح في حاجة إلى التكيف في المعرفة العلمية الحديثة يسير التكوين النظري نحو التجربة شرط الابتكار واستعمال آخر ما وصل إليه علم المعلوماتية .

إنتاج المعرفة:

في إطار هذا البحث والذي مفاده تحديد العلاقة بين الحاجات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد المرتبطة ارتباطا وثيقا بمؤسسات التعليم العالي كان من الجدير أن يهدف البحث العلمي الجامعي إلى ما يلي :

1- تقييم إنجاز أو تحضير جميع البحوث التي تقدم أهمية في تقديم العلم وتطوره خاصة التي تتعلق بالنمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلاد .

2- المساعدة في تطبيق وتقويم نتائج هذه البحوث .

3- تطوير المعلوماتية العلمية وبثها باستعمال اللغة العربية .

4- المشاركة في تحليل الظرفية العلمية التي يمر بها الوطن ومستقبل تطورها بهدف إنجاز سياسة وطنية في هذا المجال .

ومن هذه المنطلقات من الضروري وضع استراتيجية عالمية للتعاون العلمي والبحث وذلك بإقامة شبكة من العلاقات بين الباحثين بهدف إدماج السياسة العالمية في الاستراتيجية العامة للدولة وفي هذا السياق يتعين على الجامعات الجزائرية فتح الشراكة بين الجامعات .

توفير شروط إقامة شراكة بين المؤسسات الاقتصادية والصناعية التكنولوجية الإلكترونية والمعلوماتية والصناعات الجديدة فيما يتعلق بالأولوية الجغرافية في الجامعة الجزائرية شارك بطريقة فعالة في بناء المغرب الكبير هذه المشاركة لا تكون إلا بإنشاء مخابر للبحث في برامج بين الأنظمة في مختلف التخصصات .

وبما أن إفريقيا لها إمكانيات بشرية علمية كبيرة في الجامعة الجزائرية تنمي التعاون مع شركائها الفضاء الواسع.

العالم العربي حقل خصب للبحث العلمي من الضروري أن ترتبط الجامعة الجزائرية بعقود شراكة بالجامعات العربية وبمختلف المؤسسات ويجب أن نبذل أهمية كبيرة لما يجري في هذه الدول بإنشاء برامج عالمية لتعاون وازدواجية المخابر ووضع برامج خاصة بالاتحاد العربي .

ولإنجاز هذه الأهداف على الجامعة في فرعها البحثي أن تقوم بما يلي :

- إنشاء وتسير وتمويل وحدات البحث والمخابر .
- مساعدة في تنمية البحث بالمخابر التابعة للمؤسسات العامة الأخرى والمؤسسات الوطنية والمؤسسات ومراكز البحث الخاصة .
- وضع للعمل مشروعات البحث وتنمية التكنولوجية .
- توظيف وتعيين الباحثين في حدود ما يسمح به قانون المالية .
- بناء وتسيير في إطار العلاقات الوطنية والعالمية لفرق بحث كبيرة .
- إنشاء فروع جديدة والأخذ بطريقة المشاركة .
- المشاركة في إطار جماعات ذات المصلحة العامة والآخذ بالنشاطات التي تسمح بالمشاركة مع خدمات الدولة الجزائرية أو الخارج .
- المشاركة وتكوين وإنشاء والعمل والإقدام نحو اتفاقيات التعاون علمية عالمية بهدف التنمية .
- بث الوثائق العلمية ونشر الأعمال في مجالات متخصصة .

فرق البحث في الجزائر ليست معروفة على المستوى العالمي، أصل ونوعية البحوث غير معروفة في جميع التخصصات وعلى هذا الأساس أن البحث في الجزائر يعرف تخلف كبير في ميدان البحث الصناعي والانتقال التكنولوجي ونادراً ما نسمع بباحث وضع اختراع جديد .

البحث والمؤسسات :

يتطور البحث في الجزائر نحو إنتاج المعرفة العلمية غير أنها لا تستطيع أن تبقى محدودة إلا في الميادين الأكاديمية من الواضح إن نتائج هذا البحث يستغلها النسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

يتجه البحث نحو العالم الاقتصادي وهو عنصر أساسي لسياسة التنمية في البلاد والبحث يأخذ بعين الاعتبار بالنوعية والاختلاف واستعمالهما لتقديمه للمشاركة في القطاع الصناعي .

بالإضافة إلى أن البحث نشاط علمي يفتح علاقات بين الباحثين خارج الحدود ولهذا السبب أول من استعمل مفهوم العولمة هو البحث العلمي الذي أصبح إدارة الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية والثقافية .

BIBLIOGRAPHIE.

1- L'éducation permanente à l'université et le défi des années 80 Aspect–1980.

2- Quelle université pour demain ? La documentation française 1986. PARIS.

Problèmes politiques et sociaux. Articles et documents d'actualité mondiale, 542.

1- Université – France – Histoire 1970.

2- Enseignement supérieur – France- 1968.

3- Dufour, M., (1978), L'université, Ed. Sociales.

4- Schwartz, Y., Monteux, D., Chambaz J., De la crise au changement.

5- Fourastié J., Faillite de l'université, Gallimard, 1972, PARIS.

6- 6-Glasman D., (1992), Essai sur l'université et les cadres en ALGERIE. Les Cahiers C.N.R.S.

7- Lucas Philippe, (1987), L'université captive, Ed. Publisud.

8- Maschino, M., (1984), Savez – vous qu'ils détruisent l'université ? , Hachette Littérature.

9- Université 2000 Direction de la programmation et du développement universitaire Assises nationales de l'enseignement supérieur, Sorbonne – 26-29 juin 1990 Paris.

La documentation française, A- Les états généraux de l'université, 1996, PARIS.

10- A. Toffler, (1993), Les cartes du futur, Paris, Ed. Gauthier.